نداء مكة... هل يفتح ثغرة في الممانعة الأوروبية لتركيا؟

أ. د. محمد جابر الأنصاري *

www.dr-mohamed-alansari.com

حدث المؤتمر الإسلامي العالمي الذي انعقد في مكة برعاية الملك عبدالله بن عبدالعزيز مر إعلامياً بين أحداث كثيرة متلاحقة هذه الأيام، لكنه، وفي ضوء المبادئ الإسلامية الفكرية التي صدرت عنه سيبقى حدثاً انعطافياً في مسيرة الفكر الإسلامي الذي هو بأشد الحاجة إلى تجديد في مستوى تحديات الواقع والعصر.

لقد انبثقت حركات إصلاحية وتجديدية عديدة منذ مطلع العصر الحديث من الأزهر والنجف، ومن الهند، وإيران وتركيا، لكن أن تصدر الأفكار والمبادئ المعلنة عن مؤتمر الحوار الإسلامي بمكة المكرمة وبالنبرة التجديدية اللافتة فذلك هو الجديد والانعطاف الذي لم يحدث من قبل.

تعود المسلمون أن يسمعوا من مكة المكرمة، وهي قبلتهم الواحدة، حديثاً محافظاً شديد المحافظة... وذلك أمر طبيعي بمعيار المناخ الفكري السائد في عصور سابقة.

ولكن أن يسمع المسلمون اليوم، ومن مكة المكرمة بالذات حارسة الإيمان والعقيدة التي لا يعلو عليها أي مرجع، حديثاً عن الحوار مع الأديان والحضارات والثقافات والفلسفات الوضعية، ودعوة إلى التفكير الناقد الموضوعي فذلك تطور لا يمكن التقليل من شأنه، ويجب أن يعطى التقييم الذي يستحق وأن يبني عليه المفكرون الإسلاميون أركان النهضة التي بها يحلمون. وبحضور مختلف ألوان الطيف الإسلامي بما في ذلك حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني الذي أحسن الملك عبدالله بدعوته.

وأكاد أتصور مفكري نهضتنا الأولى: من الأفغاني إلى الأستاذ الإمام محمد عبده، إلى عبدالرحمن الكواكبي إلى محمد إقبال منتعشة أرواحهم اليوم، وهم يستمعون إلى «نداء مكة» الذي حلموا بمضامينه وهم يعملون في سبيل النهضة... والواقع أننا لا نريد المبالغة، فالمبالغة غير مستحبة في ظروفنا الراهنة، ويمكن أن تضر أكثر مما تنفع، لكني أعتقد بأمانة أن هذا النداء المكي المنعش يردد أصداء الرسالة الإسلامية الأولى في فجر الدعوة. فقد جاءت تلك الرسالة لتنهض بالعرب، وتعمل على تحضيرهم، وتفتق أذهانهم حيال الأقوام والأديان والحضارات الإنسانية التي كانوا في غفلة عنها، وذلك جانب خطير من «الجاهلية» التي ثار ضدها الإسلام.

وعندما قال ذلك العربي لكسرى معرفاً بالإسلام الذي سأله عنه: بأن «الإسلام جاء ليخرجنا من ضيق الدنيا إلى سعتها»، كان في حقيقة الأمر، يعبر بصدق عن حقيقة الدعوة الإسلامية وجوهرها الإنساني التحرري ويظهر الغرس الطيب لتلك الدعوة في أعماقه. وللأسف فقد أصبح الوضع السائد اليوم هو العودة بالإسلام القهقرى من سعة الدنيا إلى ضيقها، فأي قلب للحقيقة... وأي ازدراء بدين الله؟!

وفي تقديرنا، فإن أي تجديد في الفكر الإسلامي لن يكتب له النجاح إلا إذا أصر على العودة من جديد إلى سعة الدنيا... الدنيا التي نعيشها بجديدها وتحولاتها ورياحها القادمة من الجهات الأربع.

ولا أدري لماذا وكيف نشأ في ذهني ارتباط قلق بين مبادئ مؤتمر الحوار الإسلامي بمكة المكرمة، ومحاولة تركيا المسلمة دخول المنتدى الأوربي في وجه معارضة تتنامى ضد دخولها في بعض أنحاء أوروبا المتراجعة راهناً للأسف إلى هواجس التاريخ وكوابيس الماضي.

نعم... هذا هو الاختبار العملي، من جانب العالم الإسلامي، لأوروبا الداعية إلى الحوار والانفتاح و... «الاتحاد المتوسطي».

عندما يتم رفض تركيا بملايينها الثمانين وثقلها المتوسطي أي قيمة تبقى لمشروع «الاتحاد المتوسطي» الذي يتصدى البعض بحماسة للدعوة إليه، ويتصدى بحماسة أيضاً لرفض انضمام تركيا إلى جوارها الأوروبي؟

مر العقل الأوروبي بمسيرة تاريخية طويلة وشاقة تقبل خلالها الإصلاح البروتستانتي إلى جانب العقيدة الكاثوليكية في تعايش بينهما لم تحل دونه الحروب الدينية الطاحنة من قبل.

ثم تقبل العقل الأوروبي اليهودية وبرأ الفاتيكان اليهود من دم المسيح وفتح باب الحوار معهم. وينفتح الأوروبيون المتعطشون اليوم لروحانية منقذة على روحانيات الشرق البعيد من بوذية وكونفوشية وهندوكية... الخ.

وفي أثناء هذه «الانفتاحات» المتتالية كان الفكر الغربي الحديث يتحرر من السيطرة الكنسية على الروح والعقل ويفسح للدين وللحرية الدينية مجالاً خصباً نأمل أن تحافظ أوروبا على مبادئه في تعاملها مع الآخرين.

فهل يعجز العقل الأوروبي، بعد هذه التحولات كلها عن تقبل الإسلام والتسامح معه؟! هذا هو السؤال الملح الذي علينا كمسلمين توجيهه إلى الأوساط الأوروبية، الدينية منها خاصة، وصولاً إلى «بابا الفاتيكان».

ما الذي حدث ليتقبلوا، مرحلة بعد أخرى، الثورة البروتستانية، ثم يتجاوزوا العداء التاريخي بينهم وبين اليهود، وقد اضطهدتهم قوى مسيحية محافظة كالنازية الألمانية إلى حد الحرق، وقذفوا بالبقية إلى أبرياء لا جريرة لهم، هم وأطفالهم، غير توطنهم، منذ قرون، في فلسطين المعتبرة أرض الميعاد اليهودي، وأحياناً المسيحي. والإسلام الذي يتضمن قرآنه تلك الإشادات الرائعة بالمسيحية، ويؤكد كل الاحترام والتوقير لعيسى المسيح عليه السلام وأمه مريم العذراء، متخذاً في الوقت ذاته ولأول مرة في تاريخ الأديان -كما اعترف برنارد لويس- وهو غير محب للإسلام، بل متحيز ضده، موقف الاعتراف بالديانات السماوية في ظله، تعبداً وتشريعاً وتعايشاً سمحاً... هل يعجزون عن إنصافه؟

لا نريد في الواقع أن نربط بالضرورة بين مستقبل المشروعين: مشروع الحوار الإسلامي الشجاع المنطلق من مكة، والمشروع التركي للانضمام إلى النادي الأوروبي. والواقع، أن من يفكرون في إطار الشكليات سيعتبرون المشروع التركي توجهاً لذوبان شعب إسلامي في البحر المسيحي الأوروبي. (ومن منطلق تفكيرهم هذا لا نستبعد معارضتهم لمبادئ الحوار المكي الإسلامي في حد ذاته!). فالمشروع الإسلامي السعودي غير مرتبط أو ملتزم بجزئيات التجربة التركية، لكن ظهوره الآن في وقت تعود فيه تركيا إلى جوهرها علامتان دالتان على انبعاث إسلامي معتدل يسعى للتعامل مع عصره... ولنقل: إن تركيا منذ مطلع العشرينيات والتحاقها بأوروبا والغرب وانضمامها إلى حلف الأطلسي، في ظل علمانية صريحة مكشوفة في حينه لم تذب هويتها الإسلامية.

واليوم عندما تقودها حكومة إسلامية مجددة وحزب إسلامي ورئيس يقر له الجميع بالاعتدال والمحافظة، وذلك بعد أن قاومت تركيا عبر عقود تغيير هويتها... فعادت إلى جوهر تلك الهوية من جديد! نقول اليوم لا خوف من دخول تركيا المنتدى الأوروبي على أساس الشراكة المتكافئة، وطبقاً للدستور والقوانين والأنظمة التي تحكم الاتحاد الأوروبي بين أعضاء يتمتعون بالسيادة والشخصية المستقلة، أما إذا نجحت قوى التعصب الأوروبي -وهو مؤشر على تخلف أوروبا غير المتوقع والذي لا ندري إن كان الأوروبيون يرضون به... فسيبقى المنتدى الأوروبي نادياً منغلقاً للرجل الأبيض المتعالي، ولن يكون ذلك لصالح أوروبا والإنسانية. نقول إن حدث هذا الخطأ التاريخي الفادح فنعتقد أنها القطيعة الفكرية والنفسية والعملية بين أوروبا والعالم الإسلامي. وسيحصل المتطرفون من الجانبين على ذخيرة يحلمون بها لتأكيد الشقاق الذي يهدفون إليه بين الجانبين وستكون خسارة المسلمين فادحة لأنه ستنغلق في وجوههم أبواب أرقى الجامعات ومراكز البحث في العالم.

إنه لمن المفجع أن تقع أوروبا -إن وقعت- في هذا الخطأ في وقت يصدر فيه نداء عاقل وجريء من مكة المكرمة، قدس الإسلام، وفي وقت بدأت تعود فيه تركيا إلى هويتها الإسلامية باعتدال يراعي خصوصية تجربتها، ويعمل فيه قادة في الجانب الأوربي على إقامة الاتحاد المتوسطي الذي ينبغي على أي مسلم أن يتفهم خلفيته الحضارية، فقد كان المعبر الحضاري لفكر ابن سينا وابن رشد وابن خلدون وسواهما من عباقرة الحضارة الإسلامية إلى الجامعات الأوروبية التي أسهمت في النهضة الأوروبية.

وثمة قوى في المنطقة والعالم تعمل من أجل حدوث هذه القطيعة والانقطاع. وعلى الجانبين الأوروبي والإسلامي الانتباه لذلك فالاحتمال الآخر، انفتاحاً وحواراً وتصالحاً، هو بحجم المستقبل وبحجم الأمل الإنساني الرحب، وعلينا ألا نضيعه.

* مفكر من البحرين

صالح القلاب *

ثرثرات موفاز!!

إن إسرائيل التي تعيش أحلاماً مرعبة، والتي ترى كوابيس ليلية إزاء تنامي القدرات النووية الإيرانية تجد أن عليها أن تتحرك بسرعة، وأن توفر السرية التامة لعملية صاعقة ضد طهران، ولذلك فقد غضبت غضبة غضنفرية من تصريحات شاؤول موفاز عندما صرح بضرورة توجيه ضربة إليها.

لأنه تسرَّع وتحدث عن «حتمية» توجيه ضربة عسكرية إلى إيران لوقف مشروعها النووي، فقد تعرض وزير الاتصالات الإسرائيلي شاؤول موفاز إلى سيل من الانتقادات الإسرائيلية، وفي هذا المجال جاء في مقال نشرهُ موقع «أومانديا» الإلكتروني: إن هناك شيئاً مشتركاً بين تصريحات محمد البرادعي وشاؤول موفاز، فالاثنان يكثران الكلام، ولقد أخذ الأول على الثاني قوله إنه لم يبق أمام إسرائيل مفر من القيام بعمل عسكري ضد طهران، وذلك مع أنه لا هو ولا الوكالة الدولية للطاقة يعرفان ما يجري فعلاً في الدولة الإيرانية بالنسبة لقدراتها النووية.

وهذا الغضب الشديد على موفاز ليس سببه تحميل إسرائيل مسؤولية مغامرة لا تفكر بها ولا تريدها، بل لأنه كشف سراً ما كان يجب أن يكشفه، والدليل أنه جاء في مقال «أومانديا» هذا وبالحرف الواحد: «يجب انتهاج سياسة عنيفة ضد إيران لكن يجب الإعداد لهذا الأمر بسرية تامة، فالثرثرة تؤذي وتعرقل أي عملية عسكرية بهذا الخصوص... إن هذا الأمر يعرفه وزير الاتصالات جيداً لكن طبعه السياسي تغلب على تصرفاته وأقواله».

وجاء في هذا المقال الخطير أيضاً: «إنه غير مستبعد ألا يبق أمام إسرائيل أي خيار آخر غير هذا الخيار، وإنها قد تقدَّم على هذا العمل وحدها... فلماذا إذن نقدم تحذيرات مسبقة... لقد حقق قصف المفاعل النووي العراقي نجاحاً كبيراً لأن ذلك العمل الكبير تم تحت غطاء من السرية التامة، وكذلك الأمر بالنسبة لقصف المفاعل النووي السوري... ولذلك ومن هنا فإنه من الأفضل أن يحافظ السياسيون عندنا على فضيلة الصمت... إنهم كلما فعلوا ذلك كان هذا أفضل».

إن هذا الذي فعله شاؤول موفاز وأثار عليه دبابير الذين أرادوا أن يمضي الإعداد للضربة الإسرائيلية لإيران بسرية تامة، كان فعل مثله الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان عندما أطلق في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، بينما كان في ذروة نشوته بالفوز في انتخابات ولايته الأولى، تصريحات مدوية أهم ما جاء فيها أنه «وداعاً» للشيوعية ولا اتحاد سوفييتي بعد اليوم.

بعدها صمت ريغان بالنسبة لهذه المسألة صمت أهل القبور، ولقد ساد انطباع في ذلك الحين بأن الاستخبارات الأميركية بينما كان الإعداد لما تم بعد عشرة أعوام يجري على قدم وساق قد طلبت من الرئيس القادم إلى أهم موقع في الكرة الأرضية أن يضبط لسانه، وألا يثرثر كثيراً بالنسبة لأمور على كل هذا المستوى من الخطورة، ويتطلب نجاحها توفير عنصر المباغتة والمفاجأة.

وهنا فإن ما هو غير معروف ربما لكثير من المعنيين بهذا الشأن أن هناك خلافاً إسرائيلياً-أميركياً يجري في إطار وحدة الدولتين وتحالفهما الاستراتيجي، فإسرائيل تريد أن تقوم الولايات المتحدة وحدها بتوجيه الضربة العسكرية المفترضة لتدمير البنية التكنولوجية لإيران، بينما ترى واشنطن أن هذا غير ممكن بينما بدأت سنة الانتخابات الرئاسية، وبينما تقف الصين وروسيا هذا الموقف الذي تقفانه وتعارضان أي عمل عسكري ضد الجمهورية الإسلامية.

ولهذا ولأنها باتت تستبعد أن تبادر إدارة الرئيس بوش لوداع البيت الأبيض ووداع العالم كله بعمل عسكري ضد إيران فإن إسرائيل التي تعيش أحلاماً مرعبة، والتي ترى كوابيس ليلية إزاء تنامي القدرات النووية الإيرانية تجد أن عليها أن تتحرك بسرعة، وأن توفر السرية التامة لعملية صاعقة ضد طهران، ولذلك فقد غضبت كل هذه الغضبة الغضنفرية من تصريحات شاؤول موفاز التي اعتبرتها «ثرثرة» مؤذية تعرقل هذه الفرضية.

* كاتب وسياسي أردني

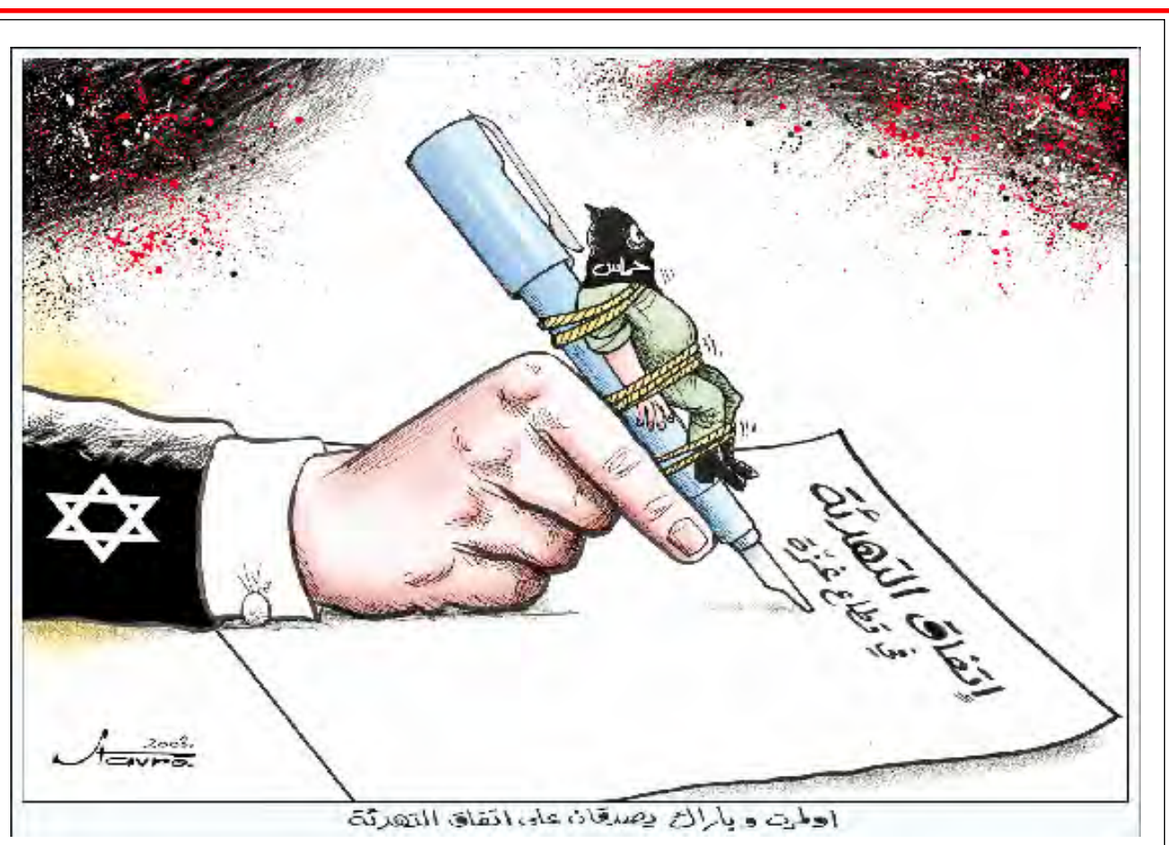

ياسين الحاج صالح *

سورية والسير على قدم واحدة

ليست الضغوط الخارجية ولا وجود أراض سورية محتلة ولا وعورة البيئة الإقليمية هي التي تحول دون تقدم سورية أو انصلاح أحوالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية. ما يشل البلد ويعوق تراكما مثمرا فيه هو التمركز المفرط لنظامه حول ذاته، أو أولوية النظام، أمنه وبقاؤه وسلامته وسيطرته الكلية، على كل شيء آخر. بمهمة عليا من هذا النوع سينظر إلى الاقتصاد والتعليم والإدارة والثقافة، والتسوية مع إسرائيل، من زاوية انعكاساتها المحتملة على المركزية المطلقة للنظام في الحياة العامة السورية. فإذا كان من المحتمل أن يتسبب إصلاح اقتصادي مثلا في تعريض أمن النظام واستقراره لخطر جدي اتجه التفضيل الغريزي للنظام نحو تأجيل أو إلغاء أو تعديل الوجهة الإصلاحية، ما يفقد الإصلاح اتساقه الضروري ومردوده المرغوب. فلا ينجز ما قد يجز إلا وقد استحال شيئا آخر، لا تأثير إيجابيا له على المشكلة التي يراد إصلاحها أو ربما ضاعفها.

وينبع من مبدأ أولوية السلطة أن الاقتصاد ليس قطاعا مستقلا، وأن الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي لا يجري تقييمها باعتبارات اقتصادية واجتماعية مستقلة عن المصلحة الذاتية والحصرية لنخبة السلطة العليا. هذا يعوق بلورة سياسة اقتصادية متسقة وذات مفعول تراكمي.

وقبل ذلك هذا ينطبق على الإصلاح السياسي، الأمر الذي يفسر أن النظام لم يكف عن الوعد بقانون أحزاب طوال السنوات الثماني الماضية دون أن يقدم على إصداره. يفسر أيضا الفائض الأمني غير العقلاني الذي تميزت به سورية طوال عقود ثلاثة على الأقل، نالت خلال عقدين منها (ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي) المرتبة الثانية في سوء السمعة عربيا بعد عراق صدام. بل إن مثل ذلك يقال على التفاوض السوري الإسرائيلي، الذي لا يرتاب معلقون كثيرون في أن دافعا مهما من دوافعه هو إعادة تطبيع النظام في المعادلة الإقليمية، والالتفاف على الأطراف العربية التي تدهورت علاقاتها بالنظام في السنوات الثلاث الأخيرة، السعودية ومصر بالخصوص.

وتفسر أولوية النظام على كل ما عداه أن بلدا متنوعا في هيكل موارده وتكوينه الاجتماعي، وكان من أكثر البلدان العربية تقدما، تعليميا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا قبل جيل واحد أو أزيد قليلا، هو بلد يتخلف اليوم عن أكثر البلدان العربية على مستويات متعددة. وجوهر المشكلة يتمثل في أن نوعية الأولوية المذكورة تمنع استقلال الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والإعلامية.. بعقلانيات قطاعية تخص كل منها. علما أن اختصاص الاقتصاد والتعليم.. بعقلانيات واستقلال ذاتيين هو شرط التراكم، وبالتالي التقدم، في هذه المجالات.

قد يقال إن الوضع اليوم مختلف قليلا. إنه كذلك بالفعل.

يتلامح اليوم مركزان للبلد لا مركز واحد: مركز سياسي أمني، ومركز اقتصادي اجتماعي. لكن عدا أن التغير الاقتصادي الجاري في سورية محاب للبرجوازية الجديدة التي تكونت في كنف النظام وتحوز نفاذا واسعا إلى مراتبه العليا، فإن المركز الاقتصادي لايزال ضعيف التشكل، وأكثر أيضا ضعيف الاستقلالية.

ورغم أن الطبقات أكثر ظهورا على العموم، فإنها معزولة سياسيا لاتزال. فهي «طبقات في ذاتها» وليست «طبقات لذاتها». إن استعرنا المصطلحة الماركسية ذات الأصول الهيغلية. وتبقى السمة البنيوية للنظام سمة نظام تسلطي، ذي غريزة بقاء حساسة ومتضخمة. والخلاصة أن سورية لم تكد تتقدم لأنها طوال نحو أربعين عاما كانت تقف على قدم واحدة، النظام وأمنه الذاتي، الأمر الذي يجعل حركتها عسيرة كل العسر وبطيئة كل البطء. فإن كان لها أن تتقدم فعلا، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فسيتعين عليها السير على قدمين. وهذا يقتضي استقلالية أوسع للاقتصادي والاجتماعي والثقافي عن السياسي، وكذلك كسر المطابقة بين السياسي والأمني أو التمركز المفرط حول السلطة. ويبدو لنا أن الإصلاحات الاقتصادية الجارية في البلد ستصل سريعا إلى حد لا تتجاوزه دون مساس بهذه المركزية المتصلبة، فالنمو الاقتصادي ذاته يقتضي إصلاحا قضائيا جديا، أي استقلالا حقيقيا للقضاء عن النظام السياسي، وذلك من أجل البت المنصف في النزاعات المحتملة. ومعلوم أن في سورية تعددية قضائية تتعارض مع مبدأ العدالة (قضاء استثنائي وقضاء عادي ودور قضائي للأجهزة الأمنية)، هذا في حين أن العدالة وظيفة سيادية، ينبغي أن تكون واحدة حتما.

ومن جهة أخرى يستوجب النمو الاقتصادي أيضا درجة واسعة من حرية الوصول إلى المعلومات وتداولها للعموم، وهو ما تظهر السلطات السورية حذرا مفرطا حياله، يشهد عليه التضييق الشديد على شبكة الإنترنت. في الحالين تتعارض مقتضيات النمو الاقتصادي مع متطلبات النظام الذاتية، ولا نتصور أن هذا الشرط ممكن الاستمرار لزمن طويل، فإما يتجمد التحول الاقتصادي وتعود معدلات النمو المتحسنة في الأعوام الثلاثة الأخيرة إلى الانخفاض ويعم الركود مجددا، وإلا فلا بد من إعادة النظر في المركزية المفرطة لأمن النظام وبقائه، وأولا في ميداني القضاء وتداول المعلومات.

وإذا كان للتحول الاقتصادي الليبرالي الذي يستجيب لدواعي التنمية أن يستجيب أيضا لمقتضيات العدالة والتوازن الاجتماعي فلابد من تحرير المبادرة الاجتماعية وحرية التنظيم، النقابي والسياسي.

فهذا ما قد يمكن جمهورا تتراجع سيطرته على شروط حياته اجتماعيًا واقتصاديًا بعد أن كانت متراجعة سياسيا منذ عقود، يمكنه من الدفاع عن نفسه.

أما المثابرة على الجمع بين تحرير اقتصادي وتسلط سياسي فهو وصفة للانفجار الاجتماعي. هذه عبرة يستخلصها المرء من أحول بلدان سبقتنا على هذا الدرب. لا خصوصية سورية في هذا المجال حتى لو كان كل شيء يوحي بالهدوء حالياً.

* كاتب سوري

محمد صادق الحسيني *

بوش ورايس يودعان رهاناتهما بمرارة!

لا أحد في طهران يتوقع مواجهة شاملة في الأفق مادام الفريق الحربي الأميركي ووكيله الإسرائيلي في طريقهما إلى الرحيل من المسرح السياسي الدولي قريبا حاملين معهما «خِفي حُنين»!

هل يعني هذا أن معركة «تأميم» الطاقة النووية أو بتعبير آخر «الكفاح من أجل الاعتراف» بالدور الإيراني والموقع الذي تعتقد طهران أنها تستحقه في المعادلة الدولية قد انتهى؟!

بالتأكيد الجواب كلا، لكن القدر المتيقن من الإنجاز هو أن طهران استطاعت أن تجبر أصحاب نظرية الحروب الاستباقية الذين اختطفوا المجتمع الدولي على مدى السنوات الثماني السابقة، ومعهم المتهورون الإقليميون من عتاة الإرهاب ومرتكبي جرائم الدولة المنظمة على ترحيل سيناريوهات المجابهة الشاملة في الإقليم إلى خلفائهم، حاملين معهم وهم يغادرون المسرح الدولي حسرة تكرار السيناريو العراقي مع طهران!

قد يرى بعض المتتبعين لهذا الملف، في وجهة النظر الآنفة الذكر الكثير من المبالغة في تقييم الأداء الإيراني والكثير من التفاؤل غير المبرر في انتفاء سيناريو الحرب فيما تبقى من عهد المحافظين الجدد، وفريق عمل العسكريتاريا الأميركية الإسرائيلية، لكن الأشهر القليلة المتبقية ستثبت لنا جميعا كم كان هذا البعض مسكونا بماكينة الدعاية والحرب النفسية التي صرف عليها الفريق الحربي الآنف الذكر عشرات الملايين، إن لم يكن مئات الملايين من البترودولار الدولي والإقليمي!

ليس الآن هو الوقت المناسب لإصدار الحكم النهائي على أي من الفريقين كان على الصواب، لكن اتفاق الدوحة اللبناني رغم تعثراته الظاهرة وسيناريوهات محاولة إعطائه صفة «مع وقف التنفيذ»! كان ولايزال الملمح المهم في رسم الصورة المتاحة لعالم ما بعد المتهورين الدوليين والإقليميين والمحليين في كل قطر من أقطار ما حلمت به «الآنسة» رايس من شرق أوسط جديد! لقد سقطت نظرية «سطوة القوة الغاشمة» أو المفرطة، التي ظن الكثيرون أن باستطاعتها تطويع كل الإرادات المحلية في العالمين العربي والإسلامي في إطار ما كان ينظر إليه من نظرية الدومينو على خلفية غزوة تورا بورا وحرب التضليل والخديعة الكبرى ضد بلاد الرافدين!

فقد صمدت دمشق رغم كل ما أصابها من أعراض الصدمة الأولى، وتصدت بيروت لكل سيناريوهات الفتن المتنقلة والفوضى البناءة التي كان يهيأ لها كبديل للخيار العراقي المتهافت، وتجاوزت فلسطين وغزة هاشم حصار «شعب أبي طالب»، وها هي طهران تعبر آخر مضائق الحصار وسيناريوهات الحرب الشاملة رغم كل التسخين والتهديد والوعيد بتكرار السيناريو العراقي!

هذا بينما يستعد المتهور الدولي ورفيقه الإقليمي لمغادرة المسرح الدولي بزيارات وداعية للرفاق من «أوروبا العجوز» إلى رواد ثورة الأرز، مربتين على أكتاف حلفائهم بأنهم لايزالون عند وعودهم رغم «اتفاق الدوحة التسووي» كما قالت الكونداريس في جولتها التوديعية للبنان و«على الوعد يا كمون» كما يقول المثل!

العارفون ببعض خبايا التنافس الخفي بين «أوروبا العجوز» -حسب وصف كولن باول طبعا- ورواد الحروب الاستباقية من المغامرين الجدد، لطالما حملوا الرسائل الخفية إلى العواصم الإقليمية المعنية وفي مقدمتها طهران، والتي مفادها أن اشتروا الوقت بقدر ما تستطيعون، فإن أوروبا هي الأخرى بحاجة إلى هذا الوقت الذهبي حتى تمر العاصفة بأقل الخسائر الممكنة!

والآن ثمة من يرى في الأفق نوعا ما من أنواع «معادلة ربح ربح» في المفاوضات الجديدة التي بدأت بين أوروبا وإيران انطلاقا من زيارة سولانا الأخيرة إلى طهران على خلفية «الرزمة الإيرانية» مقابل «الرزمة الأوروبية» وذلك على حساب معادلة «ربح خسارة» التي سعت أميركا إلى فرضها على أجواء المفاوضات طوال السنوات المنصرمة، لكنها أخفقت حتى في إقناع الحليف الأوروبي على تبنيها الكامل ناهيك عن إخضاع طهران لها!

* الأمين العام لمنتدى الحوار العربي - الإيراني

د. مصطفى اللباد *

تطور العلاقات الإيرانية-التركية وانعكاساتها على المنطقة (1 - 3)

تكتسب العلاقات الإيرانية-التركية أهمية مضاعفة لدى دوائر المختصين والباحثين وصناع القرار في منطقتنا العربية، بسبب أن كلا من إيران وتركيا يكون بالاشتراك مع مجموعة الدول العربية ما يسمى بمنطقة «الشرق الأوسط». وتحيط جغرافيا إيران وتركيا بالجغرافيا العربية من الشرق والشمال، فتتداخلان معها بوشائج التاريخ وروابط الحضارة المشتركة، على نحو قلما تتوافر في مناطق جغرافية أخرى. ويضاف إلى تلك الأسباب المهمة سبب إضافي هو أن إيران وتركيا ليستا دولتين اعتياديتين في الجوار الجغرافي للدول العربية، بل هما قوتان إقليميتان في الشرق الأوسط، يتجاوز حضورهما الإقليمي الحدود السياسية لكليهما. ولكل هذه الأسباب تتجاوز العلاقات الإيرانية-التركية في أبعادها السياسية والاستراتيجية معاني أي علاقات ثنائية بين بلدين غير عربيين، إذ إن طبيعتها الخاصة تجعلها تؤثر مباشرة في واقع منطقة الشرق الأوسط. ولئن أمكن -نظرياً و«ستاتيكياً»- اعتبار إيران وتركيا عمقاً حضارياً وجغرافياً للدول العربية، إلا أن هذا الاعتبار لا يجد ترجمته أوتوماتيكياً على أرض الواقع، إلا من خلال سياسات عربية فاعلة تستخرج من طاقات إيران وتركيا ما يفيد المصالح العربية وتحيّد ما قد يطرأ من تناقض في المصالح بينها وبين أي من إيران أو تركيا. ولكن في حالات الغياب العربي عن الحضور والفعل، يكون طبيعياً أن تتمدد الأدوار الإقليمية لكل من طهران وأنقرة لملء الفراغات، وهذا التمدد بدوره يضع الدول العربية في بؤرة الاهتمام الإيراني والتركي. تأسيساً على ذلك تعتبر الأقطار العربية محدداً ثابتاً في معادلة العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا، باعتبارها ترمومتراً لقياس درجات التمدد الإقليمي لهما.

شهدت العلاقات الإيرانية-التركية فترات مد وجزر تعاقبت في اتصال لم ينقطع منذ مئات السنين، وكأن معطيات الجغرافيا قد أبت إلا أن تكون ناظماً لوتائر من الشد والجذب، طغت على العلاقات الإيرانية-التركية منذ ما يزيد على خمسمئة عام. ومثلما كانت الجغرافيا حاضرة في مسار تطور هذه العلاقات، فقد كان التاريخ شاهداً على الصراع بين المشروعين الصفوي الإيراني من جهة، والعثماني التركي من جهة أخرى، إذ مثل الشاه عباس الصفوي ذروة المشروع الأول والسلطان مراد الثالث قمة المشروع الثاني. ولتجذير التناقض بين المشروعين ولتثبيت هوية معادية للسلطنة العثمانية، فقد عمد السلطان إسماعيل الصفوي إلى إعلان تشيع إيران لتدعيم قدراتها الصراعية مع تركيا بالروافد المذهبية. وكان أن اتخذت العلاقات بين البلدين أشكالاً دراماتيكية حين قامت الحروب المتعاقبة بين الدولتين في القرون اللاحقة، وأبرمت المعاهدات لتثبيت حدود البلدين واعتراف كل منهما بالآخر حامياً لأحد المذاهب الإسلامية (إيران للشيعة والسلطنة العثمانية للسنة)، وهو الأمر الذي تم تثبيته في معاهدات بين البلدين مثل معاهدة زهاب الموقعة عام 1639. ومن يومها أصبح هناك بعد عقائدي للصراع على النفوذ في المنطقة بين الدولة الإيرانية الشيعية والدولة العثمانية السنية ومن بعدها وريثتها الجمهورية التركية. وفي هذا السياق لا يفوت أن «المسألة الكردية» ظهرت على إثر خسارة إيران للأناضول في معركة تشالديران أمام السلطنة العثمانية عام 1514، لأن الأكراد أصبحوا من يومها مشتتين على دول المنطقة بعد أن كانوا منضوين جغرافياً تحت عباءة الدولة الإيرانية.

ظهرت بواكير منطقة الشرق الأوسط الحالي ابتداء من العقد الثالث للقرن العشرين، فالإمبراطورية العثمانية قد اختفت من الوجود وحلت محلها الجمهورية التركية، وانتقلت مقاليد الحكم في إيران من يد الأسرة القاجارية إلى يد رضا شاه الجندي والضابط وقائد الجيش لاحقاً. أما في الدول العربية فقد عبثت اتفاقية سايكس-بيكو بملامح جغرافيتها بشكل حاسم وصلاً وقضماً، وضماً وقطعاً، ومثال تشكيل حدود دول المشرق العربي حاضر وناجز، إلا أنها في الوقت ذاته دشنت الدول الوطنية العربية لأول مرة في تاريخ المنطقة. يبدو الصراع على النفوذ بالشرق الأوسط والرغبة في التمدد الإقليمي قدراً مستمراً للعلاقات الإيرانية-التركية، على الرغم من بعض الفترات التاريخية التي شهدت العلاقات فيها تقارباً بين البلدين، ولكن دون أن يرقى هذا التقارب إلى مستوى التحالف بين البلدين الجارين. ومثال ذلك التقارب العلاقات الدافئة التي ربطت بين شاه إيران الأسبق رضا شاه ومؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، إذ مثلت الجمهورية التركية وقتها «النموذج العصري» أمام إيران الراغبة في التحديث تحت حكم رضا شاه. وبوتائر مختلفة استمرت العلاقات دافئة من وقت الشاه السابق محمد رضا حتى قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، وإن ميزها انضواء البلدين تحت مظلة التحالفات الأميركية ومواجهة الاتحاد السوفييتي السابق.

وكان ظهور الأحلاف العسكرية في الخمسينات من القرن الماضي مؤشراً جديداً على تقارب إيران وتركيا تحت السقف الدولي اللتين بنتا سياساتهما الإقليمية تحته وعلى قياسه، وبالمقابل من الأحلاف العسكرية ظهرت فكرة عدم الانحياز بقيادة ثلاثية ضمت الجمهورية العربية المتحدة والهند ويوغوسلافيا؛ مما أدى إلى ترسيخ صورة جديدة للمنطقة يقوم الفرز الإقليمي فيها على أساس التحالفات الدولية. وهكذا وبعد ظهور الدولة الوطنية في البلاد العربية وقيام الجمهورية التركية ومحاولات تحديث إيران تحت الحكم الملكي، بدا الفرز واضحاً في المنطقة بين تحالف قادته الولايات المتحدة الأميركية انضوت فيه كل من إيران وتركيا وبعض الدول العربية، وآخر تحالف مع الاتحاد السوفييتي السابق وضم باقي الدول العربية. ساعتها تم تدشين شرق أوسط جديد بأبعاد وتوازنات مختلفة جذرياً عما ساد قبل سايكس-بيكو وما بعدها، إذ إن ثنائية النظام الدولي انعكست استقطاباً ثنائياً إقليمياً في المنطقة، ولكن هذا الاستقطاب الثنائي في الواجهة لم يستطع أن يحجب ظهور ثلاثة أطراف إقليمية أساسية على خلفية هذا الاستقطاب هي: العرب والأتراك والإيرانيون.

تغيرت الأوزان النسبية في منطقة الشرق الأوسط من جديد بعد انتصار الثورة الإيرانية في العام 1979، من جراء تصادم النظام الإيراني الجديد مع التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، وتأسيساً على ذلك التصادم فقد عادت العلاقات الإيرانية-التركية إلى سابق عهدها من فتور وتصارع. وجاء الانقلاب العسكري في تركيا بكنعان إفرين رئيساً للجمهورية التركية عام 1980 ليزيد من حدة الاستقطاب في العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين.

* كاتب وباحث مصري